

اقتصاد

مدير «الحبوب» لـ «الوطن»:

٥٠٠ طن قمح يومياً إلى حلب

عبد الهادي شباط

بيّنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس أن المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بدأت بإرسال كميات من الأقماع إلى محافظة حلب بهدف تعزيز مخزونها الاستراتيجي.

وفي تصريح لـ «الوطن» أكد مدير عام مؤسسة الحبوب ماجد الحميدان أنه تم تجهيز نحو ٤٤ شاحنة لنقل ألفي طن من القمح لمحافظه حلب وصل نحو نصفها وذلك بهدف تعزيز مخزونها الاستراتيجي والمحافظة على كميات المركز المتوفرة في المحافظة والعمل على تأمين احتياجات المحافظة اليومية من مادة القمح.

وحول مصدر الأقماع التي يتم إرسالها لحلب أوضح الحميدان أنها تأتي من محافظة حمص وقسم من مرفأ طرطوس حيث سيتم تأمين نحو ألفي طن من أقماع طرطوس.

وعن المعدل اليومي للكميات التي يتم إرسالها للمحافظة بين أنها تقرب من ٥٠٠ طن يومياً يتم شحنها على محافظة حلب وحول كلف عمليات النقل وارتفاعها أفاد أنه ضمن التكاليف الطبيعية وأن المؤسسة ملتزمة بتأمين جميع احتياجات محافظة حلب من مادة القمح ضمن قدرات المؤسسة المتاحة. وأوضح المدير العام أن المؤسسة ستستمر بعملية النقل من الحسكة حسب الظروف والمعطيات المتوفرة والتي غالباً ما ترتبط بطبيعة الطرقات وعمليات الشحن، وذلك بهدف دعم المخازين الاستراتيجية في العديد من المحافظات حيث يتم نقل أقماع الحسكة لمحافظة اللاذقية ولحمص وحماه ومشرق وغيرها من المحافظات لتحقيق التوازن في المخازين لدى هذه المحافظات وتأمين الاحتياجات من مادة القمح لختلف المناطق.

وفي الحديث مع المدير العام عن الاحتياجات الإجمالية من الأقماع أكد أن المخزون جيد ويغطي جميع احتياجات القطر وأن المؤسسة لديها إستراتيجيات لتوفير المادة بناء على توجيهات الحكومة.

كما أشار إلى أن المؤسسة تعمل مع العديد من إدارات فروعها وفق الإمكانيات المتاحة على إعادة إصلاح وتأهيل ما تم تخريبه من مراكز ومستودعات إضافة إلى ضبط وهندسة عمليات التخزين والحد من المخالفات وحالة التجاوزات التي أفرزتها حالة شبه الانقطاع لبعض الفروع عن الإدارة العامة للمؤسسة بسبب ظروف الأزمة والعمل بجولات مستمرة على الفروع والمستودعات ومتابعة القيام ورصد المخالفات وإحالتها للرقابة والتفتيش والقضاء المختص.

الوطن

علق رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع على قرار مصرف المركزي بدفع نسبة ٥٠٪ مؤونة لبعض البنود الجمركية من المواد وبالليرات السورية وتثبيت ما يعادل هذه النسبة بالقطع الأجنبي، متسائلاً: «ماذا لا يثبت سعر القطع الأجنبي لمن يدفع نسبة ١٠٠٪ للبنود الأخرى من المواد وما مصير نسبة الـ ٥٠٪ الثانية لمن دفع نسبة الـ ٥٠٪ الأولى عند وصول البضاعة ووضعها بالاستهلاك المحلي؟».

وأضاف خلال ندوة الأربعاء التجاري يوم أمس بحضور ممثلين عن المصرف المركزي: «إن التجار يريدون التعرف على آليات التعامل اليومي في مصرف سورية المركزي والخطط المتبعة لديه وخاصة في موضوع التمويل لإجازات الاستيراد التي تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. فقد كنا سابقاً نتابع دراسات البنك المركزي ونطلع على حجم الكتلة النقدية في البنك والكتلة المطروحة في السوق والتي في أيدي الناس وحجم الإيداعات والكتلة النقدية التي خارج سورية وكتلة النقد الأجنبي في الخزينة إلا أننا اليوم لا نعرف أي بيانات بهذا الخصوص وقد بدأنا باحتياطي نقدي نحو ٢٣ مليار دولار في بداية الأزمة واليوم لا نعرف كم هو حجم هذا الاحتياطي».

وتساءل عن أسباب السماح لشركات الصرافة لممارسة عمل الصراف، حيث إن مرسوم إحداث هذه الشركات والمؤسسات لا ينص على ممارستها للعمل المصرفي، قلم يعد ينقصها سوى العمل بالحسابات الجارية. ورغم أن أصحابها من التجار إلا أننا لا نقبل بمثل هذا العمل».

ولفت إلى أن موضوع منح إجازات الاستيراد والتسهيلات التي ستقدم للمستورد التي صدرت عبر بيان لوزير الاقتصاد تحتاج إلى مذكرة تنظيمية وتفسيرية تفصيلية وإلى استكمال لها من البنك المركزي. ودعا إلى ضرورة اعتماد سياسة نقدية ومالية ومصرفية واضحة ومعلنه توضع من خلال سياساتنا الاقتصادية الكلية. وسأل القلاع عن السماح بالتمويل الذاتي للمستوردة الذي يشوبه الكثير من علامات الاستفهام والذي ما زال لا مسموحاً ولا ممنوعاً.

بدوره رأى نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عماد البردان أن القرار رقم ٧٠٣ الخاص

في ندوة الأربعاء التجاري

«المركزي» والتجار يترشقون بـ«التهم» حول الدولار



بآليات الاستيراد الجديدة تسبب حصول فجوة في السوق حيث يتم إلزام التاجر تسكير كافة التسهيلات المنوطة له قبل الحصول على إجازات الاستيراد وتجميد مبلغ ٥٠ أو ١٠٠٪ مؤونة قبل استيراد البضاعة ثم ٥٪ الشهادة الجمركية التي وعد وزير الاقتصاد بإعفاء التاجر من دفعها، مشيراً إلى أن كل هذه الإجراءات والالتزامات تشكل عبئاً ثقيلاً على التجار وخاصة في استيراد المواد الأولية التي تحتاج إلى رأس مال كبير في حين «التحويل بالقطع الأجنبي بالقطرة مئة وراء مئة والغفرة بين تجميد مبلغ المؤونة وصول البضاعة يكون قفز الدولار عشرين ليرة كيف سيعوض الأجر هذا الفارق؟».

وبيّن عضو مجلس إدارة الغرفة منار الجلال أن البنك المركزي أخطأ في السياسة النقدية منذ بداية الأزمة وما زال يخطئ، وأن شركات الصرافة لا تحل مشكلة التمويل حيث بات هؤلاء من أصحاب الثروات الطائلة وقد تحول الدولار إلى سلعة تبايع وتشتري، داعياً إلى ضرورة التدخل في السوق بالوسائل العلمية. من جانبه، تحدث مدير العمليات المصرفية في البنك المركزي شادي جوهرة عن تداعيات الأزمة التي تعيشتها البلاد والعقوبات المفروضة على سورية

والمقاطعة المصرفية، وقد دافع عن اعتماد شركات الصرافة لممارسة العمل المصرفي قائلاً «كان لابد في ظل ظروف الأزمة من منافذ عمل أخرى حيث وجد المركزي ضلته في شركات الصرافة وهي تجربة وجدت في إيران التي كانت تخضع لعقوبات مماثلة حيث لا يعيب الجوء إلى هذه الشركات لخلق قنوات لدخول البضائع وتمويلها بوسائل سريعة إضافة إلى استقبال الأموال وتحويلها».

والمهم جوهره بعض المستوردين بالمساهمة في دورة العمليات التجارية عبر لجوئهم في نهاية يوم العمل إلى تحويل قيم بضائعتهم التي تم بيعها في السوق المحلي إلى دولار، مبيّناً أنه «قبل الأزمة لم يكن هناك من إشكالية في الدولار حيث كانت السوق السوداء مقاربة لسعر البنك المركزي بل إن المركزي كان سعره أعلى من السوداء ولم يكن الدولار يهم المواطن بشيء في تلك الفترة».

وأضاف: «إن الجمهور لا يصقق البنك المركزي وإنما يلحق ما تفرقه بعض المواقع الإلكترونية التي تلعب على تهيج سعر الصرف حتى أن البعض من التجار لا يكلف نفسه بالسؤال عن سعر الصرف بين بيع سلع معينة وإنما يلجأ إلى بعض هذه المواقع الإلكترونية

الحكومة غير قادرة على تطوير القطاع الصناعي حالياً

وزير يتهم: قرارات اللجنة الاقتصادية صدرت خصيماً لبعض التجار

الوطن

اعترف وزير الصناعة كمال الدين طعمة بأن الوزارة قامت بإلغاء توصيات مفصلة كانت قد صدرت عن اللجنة الاقتصادية منذ سنوات خصيصاً لبعض التجار، منها على سبيل المثال لا الحصر توصية تقضي بأن يتاح للجان الإدارية في الشركات بيع الإنتاج القديم والجديد بأسعار أقل من التكلفة، لأن القرارات كانت تشرع الخسارة للقطاع العام.

وخلال مؤتمر صحفي عقده يوم أمس في نهاية الاجتماعات التقييمية لمؤسسات وشركات الوزارة، تحدث الوزير طعمة عن نيته لإخضاع الإدارات الحالية لدورات تدريبية في تحليل البيانات المالية ومؤشرات الأداء الاقتصادية، لأن معظم الإدارات الحالية تعنى بالأمور الفنية وتتعدى عن الناحية الاقتصادية والتحليلية مؤكداً أن التحليل المالي الذي ربط بين الميزانية الجارية والخطط الإنتاجية قد أعطى نتائج واز على مؤشرات كانت قد تخفي في طياتها حالات فساد أو ترحل إداري، جاء ذلك بعد المقارنة التي حدثت بين التكاليف المعيارية والفعلية وهي ما يتفق لإنتاج السلع والحالات المثالية، وفي حال لم تكن صحيحة، فهذا يعني أن هناك حالات خلل وفساد وهمر.

وأوضح أن الغاية من تقييم أداء إدارات الشركات والمؤسسات وفق معايير اقتصادية محددة هي اكتشاف عن مواطن الخلل في عمل الشركات من خلال احتساب تكاليف الإنتاج المنخفضة وربطها بتنفيذ الخطط الإنتاجية إضافة إلى احتساب نقطة التعادل والتكاليف المعيارية والفعلية لكل شركة، مبيّناً أن التحليل المالي وفق هذه المعايير كشف عن وجود فساد أو خلل لدى بعض الشركات وترهل إداري ما تطلب تغيير بعض الإدارات وتحويلها إلى الجهات الرقابية وتثبيت إدارات أخرى بهدف ضبط العمليات

رد

حول موضوع معملة الرواتب التي اختلفت ٢٣ مليون ليرة

وزارة الصحة: تم استرداده ٤.٦ ملايين ليرة

صدر حكم قضائي بسجنها وتفريرها

إشارة إلى ما نشرته صحيفة «الوطن» العدد ٢٣٤٨ بتاريخ ٣/٣/٢٠١٦ صفحة ١٦ بعنوان: «حدث في صحة دمشق معملة رواتب تختلس ٢٣ مليون ليرة بنواري مزورة نين من ملي».

ملف القضية حول إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية منذ عام ٢٠١٤ بناءً على كتاب من مديرية تنفيذ دمشق التي اتخذت الإجراءات القانونية اللازمة فور اكتشاف الحادثة.

تم استرداد مبلغ قدره ٤٦٠٠٠٠٠ في حينه. بدوره أحال الجهاز المركزي للرقابة المالية القضية إلى القضاء المختص وصدر حكم قضائي بحق العاملة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣٠ يقضي بتجريمها ومعاقبتها بالسجن والغرامة المالية.

المكتب الإعلامي في وزارة الصحة

الوطن

بدأت يوم أمس في رئاسة مجلس الوزراء اجتماعات اللجان الفنية الخاصة بتنفيذ اتفاقية التعاون الاقتصادي الموقعة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء تيسير الزعبي ومعاون وزير الاقتصاد والمالية في إيران فرهاد زركر وبمناقشة آليات تنفيذ الاتفاقية على أرض الواقع ضمن جدول زمني محدد وتذليل جميع العقبات أمام البدء في تنفيذ مختلف المشروعات الاستثمارية التي تضمنتها الاتفاقية. وأعرب الزعبي عن تقدير الشعب السوري للقيادة والشعب في إيران للدعم الذي تقدمه في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية موضحاً أن الاتفاقية تسهم في تعزيز العلاقات المتجددة والراسخة بين البلدين والشعبين الصديقين وتؤسس لإقامة مشاريع استثمارية في سورية بمختلف المجالات الزراعية والصناعية والنقل وإنتاج النفط. بدوره أكد زركر أن اجتماع اللجان الفنية والتخصصية سيصل إلى نتائج مفرحة وإيجابية تؤدي إلى وضع الاتفاقية موضع تنفيذ خلال فترة محددة ووضع كل الأطر والآليات التي يمكنها أن تسهم بشكل فعال في تعزيز الاقتصاد السوري وإزالة كل العقبات التي تعترض مسيرة التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات.

وبيحث الدكتور إسمايل إسمايل وزير المالية مع معاون وزير الاقتصاد والمالية في إيران واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية والمصرفية والمالية بين البلدين الصديقين وآليات تنفيذ اتفاقية التعاون

الاقتصادي المشترك الموقعة بين البلدين في ٢٠١٥/٣/١٦ من خلال تقييم نتائج ترجمة بنود الاتفاقية على أرض الواقع بهدف تذليل المعوقات واتخاذ إجراءات حقيقية تسهم في تطبيقها بما يلي طموحات البلدين والشعبين الصديقين، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تقديم تسهيلات استثمارية حقيقية للمستثمرين الإيرانيين في سورية من خلال توفير المناخ المناسب لإقامة مشاريع استثمارية تعزز التعاون المشترك.

وبدأت اللجان اجتماعاتها بعد استقبال رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي ومعاون وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية فرهاد زركر.

وأكد الحلقي خلال اللقاء أن تنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية والتنمية بين سورية وإيران ساهمت في التخفيف من آثار الحصار الاقتصادي الجائر والحرب الإرهابية الكونية التي يواجهها الشعب السوري بكل عزيمة واقتدار، وأن العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية الجانبر والشعبية وقبائلي البلدين والتي تنامت وتوسعت أفاقها في ظل قيادة السيد الرئيس بشار الأسد والرئيس حسن روحاني وبمباركة ودعم من مساحه السيد علي خامنئي أدت إلى تحقيق فترات نوعية من صعيد التعاون المشترك في المجالات كافة بما فيها السياسية والعسكرية وعزت صمود محور المقاومة في وجه جميع المشاريع الصهيونية الأمريكية المملطة.

كما أكد أهمية زيارة الوفد التجاري والاقتصادي الإيراني في البحث عن مجالات وفرص جديدة تسهم في الارتقاء بالعلاقات بين البلدين وبما يحقق طموحات شعبي البلدين

الزعبي وفرهاد يرسمون خريطة استثمارية للمشاريع المشتركة بين سورية وإيران

في تنمية العلاقات وتنوعها. ودعا الحلقي الشركات ورجال الأعمال في إيران للمساهمة في إقامة مشاريع استثمارية وتنمية لهم في سورية إضافة إلى المساهمة في إعادة تأهيل بعض القطاعات التي تعرضت للتخريب على يد العصابات الإرهابية من خلال توفير قطع الغيار والتجهيزات للعديد من المعامل والبنى التحتية والخدمات متبادلة من خلال تنفيذ اتفاقية المواد التي يحتاجها الشعب السوري من مواد تموينية وأدوية نوعية وتجهيزات طبية وتوفير مستلزمات القطاع الكهربائي ومحطات مياه الشرب وتوفير قطع الغيار للعديد من المصانع إضافة إلى المشقات النفطية. مؤكداً أهمية وضع برنامج استثماري للمشاريع المشتركة ووضع خطة زمنية وخطة عمل لها. وتناول الحديث خلال اللقاء آليات تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وتوقيع استثمارات متبادلة من خلال تنفيذ اتفاقية التعاون التجاري بين البلدين، من خلال تفعيل اتفاقية التعاون الاقتصادي، وتوظيف الخبرات المتبادلة من خلال تنفيذ اتفاقية التعاون الاقتصادي وخاصة في المجالات الزراعية والاتصالات والنقل والنفط ومناجم الفوسفات والصناعات المختلفة.

من جهة عبر زركر عن حرص القيادة في إيران على تلبية احتياجات الشعب السوري وبما يعزز قدراته على الصمود ومواجهة الحصار الاقتصادي الجائر وعبر عن ثقته بأن النصر سوف يكون حليف الشعب السوري. وأكد ثقته بالتوصل خلال الاجتماعات المشتركة إلى إطار فني وعملي يسهم في تطوير وتنمية الاتفاقيات الموقعة والتوصل لاتفاقيات جديدة تعزز العمل المشترك.

وزير الزراعة أمام «الشعب»

نواب: مطلوب أسعار مجزية للمحاصيل.. والوزير: تعديلها مرتبط بكلف الإنتاج

الوطن

قضايا عديدة طرحها أعضاء مجلس الشعب خلال جلسة أمس التي خصصت لمناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالواقع الزراعي وارتفاع الأسعار الأمر الذي يرتبط مباشرة بالواقع المعيشي للمواطن، إضافة إلى غيرها من القضايا التي تتعلق بتسعير المحاصيل الزراعية الاستراتيجية قبل بداية كل موسم زراعي وإيجاد آليات ناجحة لتسويق المحاصيل الزراعية في الأسواق الداخلية والخارجية.

وخلال الجلسة بين بعض النواب أن ارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية في الأسواق المحلية يتطلب تأمين مستلزمات الإنتاج الحيواني في مقدمتها الأعلاف والمواد

البيطرية إضافة إلى شراء محاصيل القمح والقطن من المزارعين بأسعار مجزية تأخذ بالحسبان ارتفاع تكاليف الإنتاج. ودعا إلى إعفاء الفلاحين من الفوائد العقديّة وجدولة الديون المترتبة عليهم للمصارف الزراعية. وأكد بعض النواب ضرورة استمرار الحكومة بدعم المزارعين وتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتقديم الدعم المادي للفلاحين بما يمكنهم من تنفيذ الخطط الزراعية المقررة إضافة إلى تأمين مستلزمات الحصاد وتجهيز مراكز الاستلام في جميع المناطق وتأمين بذار القطن.

ولفت نواب إلى أهمية الإسراع بتعديل قانون الحراج لمنع التعديلات المستمرة على الثروة النباتية وتعويض المزارعين المتضررين بفعل الإرهاب في ريف اللاذقية الشمالي، ولحظ ارتفاع أسعار أكياس الخيش اللازمة لتسويق محصول القمح وتأمين الأسمدة اللازمة للزراعة واستثمار الأراضي الزراعية ضمن المناطق التي تمت

إعادة الأمن والاستقرار إليها في زراعة الخضراوات أو غيرها من المحاصيل الزراعية. وفي رده على تساؤلات النواب، بين وزير الزراعة أحمد القادري أن اللجنة الاقتصادية وافقت على تسعير المحاصيل الزراعية قبل المواسم الزراعية حيث بدأت بهذا الإجراء بدءاً من الموسم الحالي من خلال إصدار سعر تأسيري للقمح بين ٧٠ و٧٥ ليرة للكيلوغرام الواحد وهو رقم قابل للتعديل وفقاً لأي تغير يطرأ على أي جزئية في تكلفة الإنتاج، لافتاً إلى أنه سيتم قريباً اتخاذ الاستعدادات اللازمة لتسويق الحبوب.

وأشار إلى وجود خطة مستقبلية لدى الوزارة للنهوض بقطاع الثروة الحيوانية التي تعرضت للأضرار بفعل الإرهاب، حيث بلغ عدد المختبئين على الأبقار أكثر من ٤٠٠٠ مكتب ويقروض ميسرة لمدة خمس سنوات وهو أحد أشكال تعويض الخسائر التي لحقت بالثروة الحيوانية، مبيّناً أن الوزارة مستمرة بتوزيع الفلاحتات بإقامة مشاتل خاصة لإنتاج هذا البذار.